

التوطين» تتوسع في حوافز لدعم رواد الأعمال»



«دبي:» الخليج

أصدرت وزارة الموارد البشرية والتوطين القرار الوزاري رقم 251 لسنة 2022 بشأن حوافز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأعضاء في مؤسسات دعم مشاريع الشباب لدعم رواد الأعمال المواطنين وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال في الإمارات.

وبموجب القرار، ستصنف الوزارة في الفئة الأولى خمس منشآت بحد أقصى، بدلاً من منشأتين، لصاحب العمل الذي يحظى بدعم إحدى برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في الدولة، وتتوفر في منشآته الشروط، ما يتيح لأصحاب الأعمال المواطنين الاستفادة من المميزات والحوافز التي تقدم للمنشآت المصنفة في هذه الفئة.

ويأتي هذا القرار دعماً لفئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيزاً لتنافسية بيئة الأعمال في الدولة، كما ينطلق من مبدأ الحرص على تخفيف التكاليف والرسوم التشغيلية على رواد الأعمال المواطنين.

ويأتي قرار تصنيف منشآت القطاع الخاص في الدولة إلى ثلاث فئات، تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2022، وفقاً لمعايير واشتراطات محددة، يرافق ذلك تطبيق خفض في رسوم مجموعة من خدمات الوزارة حال التزام المنشآت بتطبيق هذه المعايير.

وتفصيلاً، أصبح بإمكان المنشآت التي لم يتجاوز تاريخ إصدار ترخيصها الأول عن خمس سنوات التمتع بامتيازات الفئة الأولى، بدلاً من ثلاث سنوات، وحدد القرار الوزاري الجديد مدة خمس سنوات بقاء المنشأة ضمن تصنيف الفئة الأولى تبدأ من تاريخ إصدار الترخيص الأول لرخصة المنشأة.

وقال خليل الخوري، وكيل الوزارة لشؤون الموارد البشرية بالإتابة، إن «الوزارة تعمل من خلال مختلف مبادراتها انطلاقاً من رؤية القيادة الرشيدة في تمكين المواطن وتوفير سبل النجاح له، إذ إن أبناء الإمارات يمثلون ركيزة أساسية في جهود تنويع الاقتصاد وتسريع التنمية الاقتصادية لبناء اقتصاد نشيط ورائد عالمياً، وتعزيز القدرة التنافسية». «الاقتصادية للدولة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال بين مواطنيها».

وأضاف: «يمثل تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة أولوية استراتيجية في إطار الجهود الوطنية المستمرة لتطوير قطاع الأعمال في دولة الإمارات التي حققت إنجازات نوعية على صعيد إرساء دعائم ريادة الأعمال وتشجيع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والابتكارية، حيث احتلت المرتبة الأولى عالمياً في المؤشر العالمي لريادة الأعمال للعام 2022 والخامسة عالمياً في مؤشر نمو الشركات المبتكرة وفقاً لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي».

وأكد الخوري أن «الوزارة ماضية في المساهمة بالجهود الوطنية لتطوير المنظومة الاقتصادية لتكون أكثر قوة وازدهاراً». «لتصل بالإمارات إلى مواقع الصدارة في مؤشرات التنافسية والعالمية».

وحدد القرار الوزاري اشتراطات عدة لتصنيف المنشأة الصغيرة أو المتوسطة ضمن منشآت الفئة الأولى، إذ يجب أن يكون صاحب المنشأة، أو جميع الشركاء فيها من مواطني دولة الإمارات، وأن تكون المنشأة حاصلة على عضوية إحدى مؤسسات دعم مشاريع الشباب المعتمدة بالدولة، وأن يديرها صاحب المنشأة بنفسه، أو مدير مواطن، وألا يكون لصاحب المنشأة أية منشآت يملكها، أو شريكاً فيها مقيدة بالوزارة وعليها أي مخالفات، وألا يملك أكثر من خمس منشآت، أو يشارك فيها، أو يكون فيها وكيل خدمات.

كما حدد القرار عدة حالات يتم بموجب إحداها إلغاء تصنيف المنشأة الصغيرة أو المتوسطة في الفئة الأولى، وإعادة تصنيفها في أي من الفئتين الأخريين بحسب معايير التصنيف، وتشمل الإخلال بأي من شروط تصنيف المنشآت الصغيرة أو المتوسطة، وزيادة عدد العاملين في المنشأة على 50 عاملاً، وعدم التزامها بدفع أجور العمال، وعدم الحصول على ترخيص من الوزارة لتشغيل عمال لدى الغير.

كما تشمل الحالات تشغيل عمال منشآت أخرى لديها، وفي حال بيع المنشأة، أو نقل ملكيتها لشخص آخر من دون إخطار مؤسسات دعم مشاريع الشباب أو الوزارة، وإذا ثبت أنها تدار من غير صاحبها، أو مدير مواطن.

وتعتبر المنشأة صغيرة، في هذه الحالة، إذا امتلكها وأدارها مواطن وامتلكت عضوية في إحدى مؤسسات دعم مشاريع الشباب المعتمدة بالدولة، ولا يتجاوز عدد عمالها 15 عاملاً، بينما تعتبر المنشأة متوسطة إذا لم يقل عدد عمالها عن 16 ولم يزد على 50 عاملاً.

يذكر أن مؤسسات دعم مشاريع الشباب هي البرامج، أو الصناديق، أو غيرها من الكيانات القانونية المرخصة من السلطات المختصة بالدولة الهادفة إلى دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تدار من قبل المواطنين.



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الموارد البشرية
والتوظيف

حوافز جديدة لمنشآت المواطنين الصغيرة والمتوسطة

تصنيف 5 منشآت بحد أقصى في الفئة الأولى، بدلاً من منشأتين

5 سنوات بقاء التصنيف ضمن الفئة الأولى بدلاً من 3

شروط التصنيف في الفئة الأولى

حدد القرار الوزاري 5 اشتراطات لتصنيف المنشأة الصغيرة أو المتوسطة ضمن منشآت الفئة الأولى لمدة خمس سنوات من تاريخ الإصدار الأول لرخصة المنشأة وهي:



ألا يكون لصاحب المنشأة أكثر من خمس منشآت يملكها أو يشارك فيها أو يكون فيها وكيل خدمات



ألا يكون لصاحب المنشأة أية منشآت يملكها أو شريك فيها مقيدة بالوزارة وعليها أي مخالفات



أن يديرها صاحب المنشأة بنفسه أو مدير مواطن



أن تكون المنشأة حاصلة على عضوية إحدى مؤسسات دعم مشاريع الشباب المعتمدة بالدولة



أن يكون صاحب المنشأة أو جميع الشركاء فيها من مواطني دولة الإمارات

تعد المنشأة متوسطة الحجم

إذا لم يقل عدد عمالها عن 16 ولم يزد على 50 عاملاً



تعد المنشأة صغيرة الحجم

في حال لم يتجاوز عدد عمالها 15 عاملاً



600590000

@MOHRE_UAE

MOHRE's App

www.mohre.gov.ae

